

**كلمة وفد المملكة العربية السعودية المشارك باجتماعات مؤتمر
الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية-
الدوحة 12-19 أبريل 2015م**

السيدة الرئيسة السادة رؤساء واعضاء الوفود

بداية أتقدم لدولة قطر الشقيقة باسم وفد المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً بالشكر الجزيل على حسن الضيافة والاستقبال والتنظيم والتحضير والإعداد الرائع والمتميز لإنجاح أعمال ونتائج المؤتمر. والشكر موصول لمنظمي المؤتمر.

يأتي انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في وقت تحتاج فيه جميع دول العالم إلى تعزيز التعاون لمنع الجريمة، وتحسين أداء العدالة الجنائية، وإنفاذ القانون، واحترام حقوق الإنسان، إضافة إلى زيادة دعم أنشطة التعاون في المسائل التقنية.

إن المملكة العربية السعودية تحرص دوماً على المشاركة في كل ما يُسهم في الارتقاء بأداء هذه الهيئة الدولية وتقربها أكثر نحو الأهداف والغايات النبيلة التي نص عليها ميثاقها، وتؤكد على إن التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي هما المفتاحان الرئيسان نحو مستقبل أفضل للدول النامية، ويمكن للدول المتقدمة والدول النامية أن تحققاً معاً مكاسب عظيمة ببلوغ هذه الغاية من خلال نُظم عدلية جنائية فعّالة تتسم بالإنصاف والمسؤولية

إن المملكة ومن خلال شعورها بالمسؤولية نحو الآخرين بادرت وما تزال تبادر بتقديم الكثير من المساعدات الإنسانية والمساهمة في تقديم العون للدول الأشد فقراً وللدول النامية، ودعم المنظمات الدولية في هذا المجال.

ولقد ركزت خطة التنمية العاشرة للمملكة الحالية على المسارات التنموية لرفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية الحياة، والارتقاء بالخدمات والمرافق وكفاءتها، وتحسين آليات تنفيذ البرامج والمشاريع ومتابعتها، بما يضمن الترشيح والتنمية المستدامة، وتنمية الموارد البشرية، مع تحقيق التنمية المتوازنة في مناطق المملكة ورفع القيمة المضافة للموارد الطبيعية وتعزيز البحث العلمي والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والمجتمع المعرفي مع الاستمرار في توسيع مجالات الشراكة مع القطاع الخاص وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة بما يحقق توفير فرص للعمل، ومتابعة المحافظة على التعزيز الدائم لشبكات الأمن الاجتماعي ورعاية الأسرة والطفولة.

وفي هذا الصدد تؤكد المملكة على أهمية التخطيط السليم لقضايا التنمية وبالأخص جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015م بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن تكون خطة عمل البرنامج قابلة للتطبيق والتنفيذ وأن تستوعب الاحتياجات المختلفة للدول بشكل لا يتعارض مع مبادئ وتشريعات الدول الأخرى، وأن تركز هذه الخطة على الأولويات الأساسية للدول النامية وعلى رأسها القضاء على الفقر وإنهاء الجوع والجهل والمرض وفقاً لمبادئ المسؤولية المشتركة للدول.

السيدة الرئيسة، الزملاء الأفاضل

إن نظام منع الجريمة والعدالة الجنائية هو لبُ سيادة القانون، وأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لأمد طويل تقوم على فعاليته ونجاعته وكفاءته، لأن الجريمة تعرقل عملية التنمية وتشكل خطراً يهدد الحفاظ على سيادة القانون، ومن هنا تأتي ضرورة إرساء نظام للعدالة الجنائية، وفي هذا الصدد ترى المملكة ضرورة أن يتضمن إعلان الدوحة الحاجة إلى تطوير

مؤشرات موثوقة حول قياس سيادة القانون، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، وآلية للرصد تسمح للدول الأعضاء بتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيدة الرئيسة، الزملاء الحضور

فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فقد صادقت المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاث الملحق بها وتعمل على تنفيذ بنودها بأقصى درجة ممكنة من خلال إجراءات تشريعية وتنفيذية. وتؤكد على الحاجة الملحة إلى اعتماد آلية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، لدورها الحاسم في دفع عجلة التنفيذ وفي تعزيز التعاون الدولي، على أن يكون تمويل الآلية من موارد الميزانية العادية، ومن هذا المنطلق تدعو المملكة إلى الاستمرار في اتخاذ كافة التدابير الفعالة على جميع الصُعد للتصدي للجريمة المنظمة، وتضافر الجهود لتحقيق العدالة الجنائية.

أما ما يخص مكافحة الفساد فقد صادقت المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعمل على تنفيذ بنودها بأقصى درجة ممكنة من خلال إجراءات تشريعية وتنفيذية.

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

لقد قامت حكومة المملكة بسن العديد من التشريعات والأنظمة المستمدة من الشريعة الإسلامية التي تُحرم كل ما يمس كرامة الإنسان، وتمنع أي شكل من أشكال التلاعب بالبشر أو التعرض لهم بالأذى، ومن ذلك، نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الذي يحظر الاتجار بأي شخص وبأي شكل من الأشكال،

ونظام العمل الذي تم تحديثه وتطويره بما يتلاءم مع الالتزامات والاتفاقيات الدولية، ومن ثم جاءت أحكامه متفقة مع معايير العمل الدولية. وبناء عليه فإن المملكة ترى أنه من المناسب إتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب إزاء الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والعنف ضد المهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، يوازن بين تدابير العدالة الجنائية من جانب واعتبارات حقوق الإنسان من جانب آخر .

السيدة الرئيسة، الزملاء الحضور

لقد اهتمت حكومة المملكة بأوضاع السجناء والسجون انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية وقدمت كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي لجهاز السجون من أجل رعاية وإصلاح السجناء وتوفير العديد من البرامج الإصلاحية المتميزة التي تساهم في تقويم سلوكهم وإعادةهم إلى المجتمع أفراداً أسوياء. والمملكة ترى ضرورة تبادل الدول الأعضاء للخبرات في كيفية التعامل مع السجناء، وتحديث المبادئ النموذجية بما يحقق إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم من السجون، والبرامج التي تنفذها المملكة تقوم على هدف رئيس هو "الرعاية الفكرية" إلى جانب الرعاية الصحية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار والسلام النفسي لهم، وإكسابهم الخبرة فيما يحسنون من المهن، وإشباع حاجتهم المالية ومتابعتهم بالتوجيه والنصح.

السيدة الرئيسة، الزملاء الكرام

لقد نشأت تكنولوجيات وتقنيات جديدة، وأصبحت متاحة على نطاق واسع يصعب أن تجاريها السياسات أو القوانين، وبالرغم من منافعها الكثيرة إلا أنها أتاحت في الوقت نفسه ارتكاب أشكال جديدة من الجريمة وأشكال تقليدية من الجرائم بوسائل حديثة.

وتدعو المملكة إلى التأكيد من خلال إعلان الدوحة على تبني أطر قانونية مرنة بما فيها الكفاية لمواجهة ما يُمكن أن يتفق عنه الذهن الإجرامي في المستقبل أو ظهور أشكال جديدة من السلوك الإجرامي، وعقد شراكات مع القطاع الخاص من أجل تيسير وكشف الأشكال الجديدة والمستجدة من الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

السيدة الرئيسة، الزملاء الأفاضل

فيما يخص استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية فإن الجهات المختصة في المملكة تحرص على تطبيق تلك المعايير بأقصى درجة ممكنة.

ختاماً السيدة الرئيسة الزملاء الكرام

وفقاً للبنود الموضوعية ومواضيع حلقات العمل الواردة في جدول أعمال المؤتمر قام وفد المملكة بإعداد رسالة موجهة للمؤتمر باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى المشاركة بأوراق عمل حول تجارب المملكة في مجالات المساعدة القانونية المتبادلة والاتجار بالأشخاص ومكافحة المخدرات، وندوة خاصة بتجربة مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية في مواجهة التطرف الفكري، ومكافحة التطرف.

شكراً جزيلاً والسلام عليكم،،،